

Distr.: General
5 January 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

النساء والفتيات والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة
آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد

موجز

إن الأزمة الكوكبية الثلاثية، مقترنة بالتمييز النظامي القائم على النوع الاجتماعي والأعراف الأبوية وعدم المساواة، تتسبب للنساء والفتيات في أضرار واضحة وغير متناسبة، وتهدد وتنتهك حقوق الإنسان الخاصة بهن، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ولتحقيق المساواة بين الجنسين والاستدامة الإيكولوجية، يجب على الدول أن تتصدى للتمييز القائم على النوع الاجتماعي والظلم البيئي من خلال اتخاذ إجراءات مناخية وبيئية عاجلة ومحوّلة للمنظور الجنساني وقائمة على الحقوق. ويصف المقرر الخاص في هذا التقرير التزامات الدول، ومسؤولياتها التجارية، والفوائد المحتملة لتحقيق المساواة بين الجنسين والاستدامة الإيكولوجية. ويقدم توصيات تتعلق بتفكيك التمييز النظامي، وتمكين النساء والفتيات كقائدات مناخيات وبيئيات، وضمان قدرتهن على التمتع الكامل بحقهن في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 3 آذار/مارس 2023.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة (1)

- 1- مضت 75 سنة على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أكد بجرأة على أنه "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق"⁽²⁾. وفي عام 1981، دخلت حيز النفاذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي يبلغ عدد الدول الأطراف فيها حالياً 189 دولة. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في بعض الدول، فإن التمييز النظامي لا يزال قائماً. والقوانين التي تميز ضد النساء والفتيات والأشخاص المتنوعين جنسانياً، والأعراف الاجتماعية - الثقافية التي تحد من قدرتهم، والقوالب النمطية المتعلقة بالأنثوية والذكورة والأدوار المحددة حسب النوع الاجتماعي لا تزال تقيد القوة السياسية والاقتصادية للنساء والفتيات في كل دولة وفي كل مجال من مجالات المجتمع.
- 2- وتؤثر الأزمة البيئية الكوكبية على الجميع، في كل مكان، ولكن ليس على قدم المساواة. وتتسبب المعايير الجنسانية الضارة والقوالب النمطية والتحيزات والتمييز في استبعاد النساء والفتيات من المشاركة في صنع القرار البيئي والتمتع بحصة عادلة من فوائد الطبيعة، مع فرض تأثيرات غير متناسبة تتعلق بحالة الطوارئ المناخية وانهيار التنوع البيولوجي والتلوث السريع الانتشار. ووفقاً لمفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان، فإن "استبعاد نصف المجتمع من المساعدة الفعالة في تشكيل السياسات البيئية يعني أن تلك السياسات ستكون أقل استجابة للضرر المحدد الذي يحدث وأقل فعالية في حماية المجتمعات المحلية، بل وقد تزيد من حدة الضرر الذي يحدث"⁽³⁾.
- 3- وتعتمد التنمية المستدامة على إعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة على نحو محوّل للمنظور الجنساني، كما هو معترف به في قرارات الأمم المتحدة التاريخية. وشدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره الرائد 13/48، المعتمد في عام 2021، على أن الدول يجب أن تحترم التزامات حقوق الإنسان احتراماً كاملاً، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وقد سلمت الجمعية العامة في قرارها 300/76، المعتمد في عام 2022 بأهمية المساواة بين الجنسين، والإجراءات المراعية للمنظور الجنساني في التصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي، وتمكين النساء والفتيات وبناء قدراتهن للاضطلاع بأدوار قيادية وصنع القرار والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية، والدور الذي تؤديه المرأة كمديرة وقائدة ومدافعة عن الموارد الطبيعية وكعنصر للتغيير في صون البيئة.
- 4- والنساء والفتيات، كما يتبين من مساهماتهن المثيرة للإعجاب، ولكن التي لا تحظى بالتقدير الكافي في حماية البيئة، عناصر تغيير قوية وتحويلية يجب أن ينظر إليهن في المقام الأول ليس كضحايا ولكن كشريكات وقائدات متساويات لا غنى عنهن في الانتقال إلى مستقبل عادل ومستدام. ولكي تدرك النساء والفتيات حقوقهن وإمكاناتهن، يجب الحفاظ على الطبيعة وحمايتها واستعادتها، ويجب منع التلوث واتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق مناخ آمن. ويجب الاستماع إلى أصوات النساء والفتيات، وتنفيذ أفكارهن، ومكافأة عملهن الإشرافي. ولتيسير هذا التقدم، يجب على المجتمع تفكيك المعتقدات والأعراف والمؤسسات والنظم التي تديم التمييز بين الجنسين.

(1) يعرب المقرر الخاص عن شكره لستيغاني كين لما قدمته من دعم بارز في إعداد هذا التقرير.

(2) يُنسب إلى السيدة هانزا ميهتا، من الهند، الفضل على نطاق واسع في تغيير اللغة من الصيغة الإنكليزية "all men are born free and equal".

(3) <https://www.ohchr.org/en/statements/2019/09/global-update-42nd-session-human-rights-council>

ثانياً - النظام الأبوي والتمييز النظامي المستمر

5- إن الاقتصاد العالمي محطّم. وهو يقوم على ركيزتين غير عادلتين وغير مستدامتين وغير متلائمتين مع حقوق الإنسان جوهرياً، هما استغلال البشر واستغلال الكوكب. وبالمثل، لاحظت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أن الأزمات البيئية "متجذرة بعمق في نظام اقتصادي لا يقدر ما هو أساسي ولا يحميه ولا يغذيه ولا يستثمر فيه"⁽⁴⁾. ومثل عمل المرأة غير مدفوع الأجر وغير المتناسب ومساهماتها في اقتصاد الرعاية، تعد مساهمات الطبيعة للناس أساساً حاسماً لصحة الإنسان والاقتصاد، ولكن يُنظر إليها على أنها أمر مُسلم به.

6- وتغذي نظم القيم المنحرفة التي تدافع عن الربح والنمو والهيمنة على الطبيعة التمييز والظلم البيئي وقمع النساء والفتيات ومحوهن واستغلالهن مع الفئات الضعيفة الأخرى. وتتهدك الشركات حقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب، وتتسبب في زيادة عدم المساواة، والتلوث، وتدمير الطبيعة، وتفاقم أزمة المناخ. وتستغل أساليب التسويق القوية القوالب النمطية وتدفع بالأنماط الجنسانية للاستهلاك غير المستدام (مثل اللحوم والسيارات ومستحضرات التجميل والأزياء) على حساب النساء والفتيات وحقوق الإنسان والبيئة.

7- ونتيجة لذلك، تواجه النساء والفتيات مساوئ اجتماعية - اقتصادية عميقة تؤدي إلى تآكل قدرتهن السياسية وسلطتهن. وتمنعهن العقبات القانونية والاجتماعية والثقافية من الحصول على الوظائف والترقيات والمناصب القيادية، وتحد من إمكانية حصولهم على الأراضي والموارد الطبيعية والتمويل والتكنولوجيات والمعدات والمدخلات الزراعية والتدريب والخدمات الإرشادية. وتوضح الحقائق التالية الطبيعة المتفشية والمدمرة للتمييز بين الجنسين اليوم:

(أ) تمثل النساء 70 في المائة من فقراء العالم؛ وكان أداء المرأة الريفية أسوأ من أداء الرجل الريفي والنساء والرجال الحضريين في كل مؤشر من مؤشرات التنمية⁽⁵⁾؛

(ب) النساء يؤديين ثلاثة أضعاف الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي يؤديها الرجال في البلدان المرتفعة والمنخفضة الدخل على حد سواء⁽⁶⁾، مما يؤدي إلى فقر الوقت وانخفاض العمالة وانخفاض الدخل؛

(ج) المرأة ممثلة تمثيلاً زائداً في الاقتصادات غير الرسمية (وبالتالي تفتقر إلى الحماية الاجتماعية والقانونية)؛ وتحصل على أجور أدنى بنسبة 20 في المائة من أجور الرجال عن نفس العمل⁽⁷⁾؛ وكثيراً ما تعاني من ظروف عمل أسوأ⁽⁸⁾؛

(د) المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في أدوار القيادة والإدارة وصنع القرار على جميع المستويات وفي جميع القطاعات:

UN-Women, *Beyond COVID-19: A Feminist Plan for Sustainability and Social Justice*, key messages (2021) (4)

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التعليق العام رقم 34(2016)، الفقرة 5. (5)

UN-Women, *Beyond COVID-19* (6)

International Labour Organization (ILO), *Global Wage Report 2019/2018: What Lies Behind Gender Pay Gaps* (2018) (7)

منظمة العمل الدولية، المرأة في العمل: اتجاهات 2016. (8)

'1' في 156 بلداً، تشغل النساء 22,9 في المائة فقط من مقاعد البرلمان ولا يمثلن سوى 16,1 في المائة من الوزراء⁽⁹⁾؛

'2' في عام 2022، كانت نسبة 8,8 في المائة فقط من الرؤساء التنفيذيين في شركات Fortune 500 من النساء⁽¹⁰⁾.

8- وبمعدلات التقدم الحالية، سيستغرق الأمر 286 عاماً لإلغاء أو تعديل القوانين التمييزية وسد الثغرات في الحماية القانونية للنساء والفتيات⁽¹¹⁾، و155 عاماً لسد فجوة التمكين السياسي⁽¹²⁾. ومما زاد الطين بلة أن العديد من الفجوات بين الجنسين قد اتسعت نتيجة للعواقب الاقتصادية والصحية والاجتماعية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)⁽¹³⁾.

9- ويؤثر التمييز الجنساني والقوالب النمطية على الفتيات منذ سن مبكرة لأنهن يعاملن على أنهن أقل شأنًا في العديد من الدول والثقافات، مما يقوض احترامهن لذاتهن ويؤدي إلى عدم المساواة والحرمان والاستبعاد مدى الحياة. فالالتزامات المنزلية المفروضة على الفتيات، مثلاً، ومنها جمع المياه والوقود، والطهي، والتنظيف، وتقديم الرعاية، وغير ذلك من المهام التي تستغرق وقتاً طويلاً وتحول دون تعليم الفتيات ولعبهن ونموهن، متجذرة في الأعراف والتقاليد الثقافية التي تعامل الرجال والفتيات معاملة تفضيلية⁽¹⁴⁾.

10- ويجب على الدول أن تعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين. ولإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات، هناك حاجة ماسة إلى إدخال تغييرات محوِّلة للمنظور الجنساني في القوانين والسياسات والبرامج والمشاريع، فضلاً عن التعليم وبناء الوعي والتدريب. ويمكن لحقوق الإنسان، القائمة على أساس المساواة وعدم التمييز، أن تكون حافزاً للتغييرات النظامية اللازمة، بل ينبغي أن تكون كذلك. ولكن، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، "لا يوجد لدى أي بلد تقريباً أطر أو آليات للسياسات من شأنها أن تمكن من رؤية تآزرية (ناهيك عن تنفيذ) للأهداف الجنسانية والبيئية"⁽¹⁵⁾.

11- وعلى الرغم من أن هذا التقرير يركز على حق النساء والفتيات في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، فإن جميع حقوق الإنسان مترابطة، ويقوضها عدم المساواة والتمييز بين الجنسين، إلى جانب أوجه الضعف المتداخلة المتصلة بالعرق والأصل الإثني والفقر والسن والتوجه الجنسي والوضع من حيث الهجرة والإعاقة. ويعترف المقرر الخاص بتنوع الهويات الجنسانية التي تشكل الإنسانية ويقر بأن التخفيف من حدة التمييز وتحقيق المساواة بين الجنسين أمر مهم ليس فقط بالنسبة للنساء والفتيات غيريات الجنس، بل أيضاً بالنسبة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وذوي الروحين وغيرهم من الأشخاص المتنوعين جنسانياً وغير الثنائيين (مجتمع الميم+).

(9) World Economic Forum, *Global Gender Gap Report 2022*

(10) Women Business Collaborative and others, *Women CEOs in America: Changing the Face of Business Leadership* (2022)

(11) UN-Women and Department of Economic and Social Affairs, *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2022*

(12) World Economic Forum, *Global Gender Gap Report 2022*

(13) UN-Women, *Beyond COVID-19*

(14) [E/CN.4/2006/45](#)

(15) UNEP, *Global Gender and Environment Outlook: The Critical Issues* (2016), p. 84

ثالثاً - الآثار غير المتناسبة للأزمة البيئية العالمية على النساء والفتيات

- 12- يعتمد جميع الناس على الطبيعة في حياتهم وصحتهم ورفاههم، من الأكسجين في الهواء، الذي تنتجه النباتات في البر والبحر، إلى المحاصيل الملقة بالطيور والخفافيش والنحل والحشرات الأخرى. وللجميع الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ويشمل ذلك الهواء النقي؛ والوصول إلى مياه مأمونة وصرف صحي ملائم؛ وأغذية صحية منتجة بطريقة مستدامة؛ وبيئات غير سامة صالحة للعيش والعمل والدراسة واللعب؛ وتنوعاً بيولوجياً ونظماً إيكولوجية صحيين؛ ومناخاً آمناً. ويرتبط أيضاً بالحق في الحصول على المعلومات، والمشاركة في صنع القرار، وإمكانية الوصول إلى العدالة بسبل انتصاف فعالة.
- 13- ومما يؤسف له أن القوالب النمطية والتحيزات وأوجه عدم المساواة والتمييز القائمة على النوع الاجتماعي تحد بشدة من تمتع النساء والفتيات بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة⁽¹⁶⁾. ويؤثر ذلك أيضاً على الحق في الحياة، والصحة، والسكن اللائق، والغذاء، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم، ومستوى المعيشة اللائق، والحقوق الثقافية، وحقوق الطفل. يتفاقم التمييز القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للنساء والفتيات اللائي يحتمل أن يكن ضعيفات أو مهمشات لأنهن من السكان الأصليين أو المنحدرين من أصل أفريقي أو الفلاحين أو كبار السن أو مجتمع الميم+ أو المهاجرين أو النازحين أو اللاجئين أو غير المتزوجين أو المتزوجين بشكل غير رسمي أو الأرملة أو الذين يعيشون في نزاع مسلح أو لأنهن من ذوي الإعاقات.

- 14- والافتقار إلى بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي والجنس فيما يتعلق بالعديد من القضايا البيئية يجعل النساء والفتيات واحتياجاتهن غير مرئيات لواضعي السياسات⁽¹⁷⁾. وعلى الرغم من عقود من الالتزامات بضمان المساواة بين الجنسين في صنع القرارات البيئية والتنمية المستدامة، فإن آليات الرصد والتقييم القائمة وممارسات جمع/تصنيف البيانات غير كافية للوفاء بالتزامات الدولة بحق النساء والفتيات في بيئة صحية⁽¹⁸⁾. ففي عام 2021، مثلاً، أدرجت 22 في المائة فقط من الدول بيانات مصنفة حسب الجنس في مساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس⁽¹⁹⁾.

ألف - الهواء النقي

- 15- نظراً لمسؤوليات الطهي القائمة على النوع الاجتماعي، تموت ملايين النساء والفتيات قبل الأوان كل عام بسبب تلوث الهواء المنزلي من الوقود غير النظيف ومواقد الطهي غير الفعالة⁽²⁰⁾. وتلوث الهواء المنزلي من عوامل الخطورة المؤدية إلى عدوى الجهاز التنفسي السفلي الحادة والالتهاب الرئوي ومرض الانسداد الرئوي المزمن والسرطان وأمراض القلب. وتتأثر النساء والفتيات اللائي يعشن في الفقر بشكل خاص. وتتحمل الفتيات اللائي يعشن في أسر معيشية بدون تقنيات الطهي النظيف أكبر عبء من

(16) E/CN.6/2022/3 و A/HRC/41/26.

(17) UN-Women, "Measuring the nexus between gender equality and women's empowerment and the environment, including climate change and disaster risk reduction" (2021)

(18) UNEP and International Union for Conservation of Nature, *Gender and Environment Statistics: Unlocking Information for Action and Measuring the SDGs* (2018)

(19) International Union for Conservation of Nature, *Gender and National Climate Planning: Gender Integration in the Revised Nationally Determined Contributions* (2021)

(20) <https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/household-air-pollution-and-health>

ضياح الوقت المتعلق بجمع الوقود. وتبلغ تكلفة الآثار السلبية للطهي بالوقود الصلب على البيئة والصحة العامة والمساواة بين الجنسين 2,4 تريليون دولار سنوياً⁽²¹⁾.

16- ويعيش تسعة من كل عشرة أشخاص في مناطق لا تفي بمبادئ منظمة الصحة العالمية التوجيهية لنوعية الهواء، وبالتالي فهم أكثر عرضة للإصابة بالربو وأمراض الجهاز التنفسي الأخرى وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والأمراض التنكسية العصبية. ويهدد تلوث الهواء المحيط الصحة الإنجابية للمرأة، مما يتسبب في الولادة المبكرة، وانخفاض الوزن عند الولادة، والإملاص، فضلاً عن الالتهاب الجهازى وإصابة المشيمة⁽²²⁾. وغالباً ما يتركز تلوث الهواء في المجتمعات المحلية الفقيرة أو المهمشة عرقياً أو إثنياً. وكشفت دراسة حديثة أن الأشخاص الملونين في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر عرضة من البيض بنسبة 3,6 مرات للعيش في مقاطعات ذات نوعية هواء رديئة⁽²³⁾. ومن المرجح أن يقيم الأشخاص من مجتمع الميم+ في الولايات المتحدة في المناطق المنخفضة الدخل ذات المستويات العالية من تلوث الهواء⁽²⁴⁾.

باء - المياه المأمونة والكافية والصرف الصحي الملائم

17- يؤدي عدم الحصول على مياه نظيفة إلى وفاة ما يقرب من 800 000 امرأة وفتاة سنوياً⁽²⁵⁾. والنساء والفتيات مسؤولات في المقام الأول عن جمع المياه في 80 في المائة من الأسر المعيشية التي تقتصر على المياه في المباني⁽²⁶⁾. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، يقضين كميات هائلة من الوقت ويستنفدن قدرًا هائلًا من الطاقة لتأمين المياه لأسرهن. وغالباً ما تتغيب الفتيات المسؤولات عن جمع المياه المنزلية عن المدرسة من أجل إكمال هذه المهمة. ويجبر التلوث وتغير المناخ النساء والفتيات على السفر لمسافات أبعد للحصول على مياه آمنة وكافية، مما يعرضهن للإصابات والإجهاد وزيادة مخاطر العنف.

18- ويضر تلوث المياه (من الصناعة والزراعة ومعالجة مياه الصرف الصحي غير الملائمة) بالصحة الإنجابية للنساء والفتيات. ويزيد تعذر الحصول على المياه النظيفة من خطر مضاعفات الحمل والوفاة أثناء الولادة⁽²⁷⁾. ويؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر وغُرام العواصف واستنزاف المياه العذبة إلى

(21) <https://drawdown.org/solutions/clean-cooking>

(22) Bruce Bekkar and others, "Association of air pollution and heat exposure with preterm birth, low birth weight, and stillbirth in the US: a systematic review", *JAMA Network Open*, vol. 3, No. 6 (2020)

(23) American Lung Association, *State of the Air 2022*

(24) Timothy Collins, Sara Grineski and Danielle Morales, "Sexual orientation, gender, and environmental injustice: unequal carcinogenic air pollution risks in Greater Houston", *Annals of the American Association of Geographers*, vol. 107, No. 1 (2017)

(25) UN-Women and Department of Economic and Social Affairs, *Progress on the Sustainable Development Goals*

(26) UN-Women, "Gender equality in the 2030 Agenda: gender-responsive water and sanitation systems" (2018)

(27) WHO and United Nations Children's Fund (UNICEF), *Water, Sanitation and Hygiene in Health Care Facilities: Status in Low- and Middle-Income Countries and Way Forward* (2015)

زيادة ملوحة مياه الشرب. وقد تم ربط ذلك بالآثار الصحية الضارة على الحوامل، بما في ذلك ارتفاع ضغط الدم ومقدمات الارتعاج⁽²⁸⁾.

19- وتفتقر واحدة من كل ثلاث نساء وفتيات إلى إمكانية استعمال مرابيض آمنة، مما يعرضهن للعار والإجهاد النفسي - الاجتماعي والعنف وارتفاع مخاطر الإصابة بالأمراض⁽²⁹⁾ (مثل الكوليرا والإسهال والعدوى البكتيرية). وتحتاج النساء والفتيات إلى مياه نظيفة وكافية لتحقيق إدارة صحية للحيض والنظافة الصحية، وهو أمر أساسي لقدرتهن على الذهاب إلى المدرسة والعمل والعيش حياة منتجة وكريمة⁽³⁰⁾. وتواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة تحديات فريدة في الوصول إلى مرافق الصرف الصحي. وكما لاحظ المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، يجب أن تكون مرافق المياه والصرف الصحي آمنة ومتاحة ويمكن الوصول إليها وميسورة التكلفة ومقبولة اجتماعياً وثقافياً، وأن توفر الخصوصية وتكفل الكرامة لجميع الأفراد، بمن فيهم مغايرو الهوية الجنسانية وغير المطابقين للنوع الاجتماعي⁽³¹⁾.

جيم - الأغذية الصحية المنتجة بطريقة مستدامة

20- تشكل النساء والفتيات ما يقرب من نصف القوى العاملة الزراعية في العالم. وفي بعض البلدان المنخفضة الدخل، ينتج ما يصل إلى 80 في المائة من الأغذية، ولكنهن غالباً ما يكن غير مدفوعات الأجر أو تتقاضين أجراً أدنى مما يتقاضاه الرجال الذين يقومون بالعمل نفسه. وهن يمثلن 70 في المائة من الجوع في العالم ويتأثرن بشكل غير متناسب بسوء التغذية والفقر وانعدام الأمن الغذائي⁽³²⁾. وتعود جذور أوجه عدم المساواة هذه إلى المعايير التمييزية التي تملّي على النساء والفتيات تقييد استهلاكهن الغذائي وتنفيذ ممارسات التغذية التفضيلية التي تحابي الرجال والفتيات عندما لا يتوفر ما يكفي من الغذاء. وفي عام 2019، كانت واحدة من كل ثلاث نساء في سن الإنجاب (15-49) مصابة بفقر الدم⁽³³⁾.

21- ومن المشاكل الحرجة التمييز المتعلق بملكية المرأة للأراضي والاعتراف بحقوقها في حياة الموارد وأمن هذه الحقوق. ويسبب الحواجز القانونية والثقافية والاقتصادية، لا تملك النساء سوى 20 في المائة من أراضي العالم، وتعاني نساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي وغيرهن من النساء الريفيات اللاتي يعتمدن على نظم الحياة المجتمعية من نقص الاعتراف بحقوقهن في الأراضي والموارد وانعدام أمنها. ويزيد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة 60 في المائة في البلدان التي لا يحق للمرأة فيها امتلاك الأراضي وبنسبة 85 في المائة في البلدان التي تفتقر فيها المرأة إلى إمكانية الحصول على الائتمان⁽³⁴⁾.

Aneire Ehmar Khan and others, "Drinking water salinity and maternal health in coastal Bangladesh: implications of climate change", *Environmental Health Perspectives*, vol. 119, No. 9 (2011)

.UNEP, *Global Gender and Environmental Outlook*, p. 65 (29)

التوصية العامة رقم 34 (2016)، الفقرة 42. (30)

A/HRC/33/49، الفقرة 9. (31)

A/HRC/16/40، الفقرة 29. (32)

UN-Women Department of Economic and Social Affairs, *Progress on the Sustainable Development Goals* (33)

United Nations Development Programme and Global Gender and Climate Alliance, "Gender and climate finance", Policy Brief No. 5 (2016) (34)

22- وفي السنوات الأخيرة، أدت أزمة المناخ وجائحة كوفيد-19 والنزاعات المسلحة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي لمئات الملايين من النساء والفتيات. وللظواهر الجوية المتطرفة، مثل الجفاف والفيضانات، مقترنة بارتفاع أسعار الأغذية، آثار مدمرة على الأمن الغذائي في القرن الأفريقي وأمريكا اللاتينية والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويؤثر النقص التغذوي الذي يتفاقم بسبب تغير المناخ تأثيراً سلبياً على الحمل والرضاعة وصحة المواليد الجدد، مما يؤدي إلى انخفاض الوزن عند الولادة والإجهاد والوفيات في الفترة المحيطة بالولادة⁽³⁵⁾.

دال- النظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي

23- لتغير المناخ وانتشار التلوث والاستخدام غير المسؤول للموارد - وكلها عوامل ناجمة عن الاقتصاد الرأسمالي للشركات الذي يعطي الأولوية للصناعات الاستخراجية ومشاريع الطاقة العملاقة والزراعة الصناعية واسعة النطاق - آثار كارثية على صحة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والأشخاص الذين يعتمدون بشكل مباشر على الطبيعة⁽³⁶⁾.

24- ويؤثر تردي التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية على صحة الإنسان والأمن الغذائي وسبل العيش، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات من الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي والفلاحات ومن المجتمعات المحلية. وتقوم هؤلاء النساء والفتيات بإدارة أراضيهن واستخدامهما في الغذاء والماء والنباتات الطبية والمنتجات الحرجية غير الخشبية والأغراض الثقافية والروحية وسبل العيش على نطاق صغير (الزراعة والحراثة الزراعية ومصائد الأسماك وإدارة الثروة الحيوانية وتربية المائيات). ويؤدي أيضاً أدواراً حيوية في اختيار البذور وحمايتها وتوزيعها. غير أنهم ومجتمعاتهم المحلية غالباً ما يفتقرن إلى سندات ملكية أراضي قانونية أو حقوق حيازة معترف بها قانوناً، مما ينشئ وضعاً هشاً. وقد أبرزت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الآثار السلبية لإزالة الغابات على حقوق النساء والفتيات، ولا سيما في المجتمعات المحلية للسكان الأصليين⁽³⁷⁾.

25- وبالإضافة إلى محدودية ملكية المرأة للأراضي، فإن الأراضي التي تملكها المرأة غالباً ما تكون أصغر من تلك التي يملكها الرجل، وأقل جودة، وأكثر عرضة للفيضانات والتعرية والآثار المناخية الضارة الأخرى⁽³⁸⁾. وتشكل قوانين وسياسات وممارسات حيازة الممتلكات والأراضي والموارد ونظم الملكية الزوجية التي تميز على أساس النوع الاجتماعي حواجز رئيسية أمام المساواة وتمتع النساء والفتيات بالحقوق في بيئة صحية⁽³⁹⁾. وهذه العوامل، مقترنة بمحدودية المعلومات والموارد المالية، تجعل من الصعب على النساء التأثير على قرارات إدارة الموارد، مما يحد من فرص كسب رزقهن ويديم دورات الفقر والظلم البيئي القائمة على النوع الاجتماعي.

26- وتُستهدف الأراضي الريفية بشكل متزايد للاستيلاء على الأراضي من أجل تيسير أنشطة من قبيل مزارع الوقود الأحفوري الواسعة النطاق للطاقة المتجددة والزراعات الصناعية الأحادية الضخمة. ويعرض فقدان إمكانية الحصول على الأراضي سبل عيش المرأة والتنوع البيولوجي للخطر⁽⁴⁰⁾. فعلى سبيل

Women Deliver, "The link between climate change and sexual and reproductive health and rights: an evidence review" (2021) (35)

التوصية العامة رقم 34(2016)، وE/2022/27-E/CN.6/2022/16، الفصل الأول، الفرع ألف. (36)

التوصية العامة رقم 39(2022)، وCEDAW/C/CIV/CO/4، وCEDAW/C/GUY/CO/9. (37)

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التعليق العام رقم 37(2018). (38)

UN-Women and OHCHR, *Realizing Women's Rights to Land and Other Productive Resources* (2020) (39)

E/CN.6/2022/3 (40)

المثال، حصلت تعاونية نسائية في هايتي على أرض لتشغيل مدرسة للتدريب على الزراعة العضوية للفلاحات. وفي عام 2020، أُعيد تخصيص أراضيها كمنطقة زراعية صناعية وتهجير النساء قسراً⁽⁴¹⁾. وتتأثر المرأة الريفية بشكل غير متناسب بالاستيلاء على الأراضي بسبب محدودية ملكيتها وسيطرتها على الأراضي والموارد، ومحدودية سلطتها، وعدم إمكانية اللجوء إلى القضاء.

27- وتشكل النساء ما يناهز نصف القوة العاملة العالمية في صيد الأسماك⁽⁴²⁾. ويسهم ارتفاع درجات حرارة المحيطات وتحمض⁽⁴³⁾ الشعاب المرجانية وفقدانها في انخفاض مصائد الأسماك، مما يعرض للخطر أنشطة كسب العيش القيمة للنساء العاملات في مجال صيد الأسماك وتجهيزها والاتجار بها.

28- ويؤدي تدهور النظام الإيكولوجي إلى إدامة عدم المساواة بين الجنسين عن طريق زيادة فقر النساء والفتيات، مما يجبرهن على السفر إلى مناطق أبعد، وتكرار الأنشطة (مثلاً إعادة زراعة المحاصيل)، والقيام بمزيد من الرعاية غير مدفوعة الأجر، وقضاء مزيد من الوقت وإنفاق مزيد من المال للحصول على ضروريات الحياة، مثل الغذاء والماء والحطب والأعلاف⁽⁴⁴⁾.

هاء - البيئات غير السامة

29- تعاني النساء والفتيات من ضعف غير متناسب إزاء الآثار الصحية الضارة للمواد السامة بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفسولوجية. ويسبب التعرض للمواد الكيميائية الصناعية والمعادن الثقيلة ومبيدات الحشرات والملوثات الأخرى أمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي والسرطان والأضرار التناسلية. فعلى سبيل المثال، لا تزال النساء والفتيات من جزر مارشال يعانين من آثار ضارة على الصحة البدنية والعقلية من جراء الإشعاع الناجم عن تجارب الأسلحة النووية التي أُجريت منذ عقود. ويحتوي لبن الثدي لدى نساء الإنويت في القطب الشمالي على مستويات من الملوثات العضوية الثابتة تصل إلى تسعة أضعاف تلك الموجودة في لبن النساء في جنوب كندا⁽⁴⁵⁾.

30- وتؤثر الأعراف الثقافية على ضعف النساء والفتيات. وتتعرض النساء ذوات البشرة الملونة، بغض النظر عن وضعهن الاجتماعي والاقتصادي، لمستويات أعلى من المواد السامة - بما في ذلك الرصاص والزئبق - نتيجة لاستخدام منتجات تجميل من قبيل منتجات العناية بالشعر ومبيض البشرة⁽⁴⁶⁾.

31- وتشمل الآثار المضرة بالصحة الإنجابية والناجمة عن التعرض للمواد السامة البلوغ المبكر لدى المراهقات (المرتبط بسرطان الثدي وأمراض أخرى)، والعقم، والأورام الليفية، وسوء صحة الأم، والإجهاض، والإملاص، والولادة المبكرة، وانخفاض الوزن عند الولادة، والعاهات الخلقية. وتتعرض نساء الحواضر العاملات في جمع النفايات بصورة غير رسمية وفي المعالجة غير الرسمية للنفايات الإلكترونية (بما في ذلك البطاريات) للمواد الكيميائية الخطرة المرتبطة باضطراب الغدد الصماء ومشاكل الصحة الإنجابية.

(41) <https://www.openglobalrights.org/land-grabs-in-haiti-sow-climate-vulnerability-and-violence-against-women/>

(42) UNEP, *Global Gender and Environment Outlook*, p. 49

(43) [A/HRC/41/26](#)

(44) UN-Women, *Beyond COVID-19*, p. 10

(45) International Union for Conservation of Nature, *Women's Participation and Gender Considerations in Country Representation, Planning and Reporting to the BRS Conventions* (2017)

(46) Ami R. Zota and Bhavna Shamasunder, "The environmental injustice of beauty: framing chemical exposures from beauty products as a health disparities concern", *American Journal of Obstetrics and Gynecology*, vol. 217, No. 4 (October 2017)

32- وأُدرجت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء الآثار الضارة للكيميائيات الزراعية على صحة النساء والأطفال⁽⁴⁷⁾. فالتعرض لمبيدات الحشرات يمكن أن يتسبب في وفيات الرضع، وفي العاهات الخلقية، وسرطان الرضع والأطفال، وتوقف النمو البدني والعقلي والإنجابي، بما في ذلك تشوه الأعضاء الجنسية عند الرضع، والحيض المبكر والمتأخر، والعقم، وانقطاع الطمث المبكر⁽⁴⁸⁾. ونظراً لأن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في بعض الدول أدنى بكثير بالنسبة للنساء والفتيات، ولأن الحصول على التدريب الزراعي أقل يسراً، فقد يتعذر الوصول إلى المعلومات الهامة عن السلامة الكيميائية، مما يزيد من مخاطر التعرض غير المقصود لمبيدات الحشرات.

33- ويتمثل مصدر قلق ناشئ مزعج في التلوث البلاستيكي. وفي العديد من المجتمعات التي تنتقل إلى برامج فعالة لإدارة النفايات، تتحمل النساء والفتيات مسؤولية التخلص من النفايات المنزلية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التعرض للدخان السام الناتج عن حرق النفايات المحتوية على البلاستيك في الهواء الطلق. ومن المرجح أن تتراكم الجسيمات البلاستيكية الدقيقة لدى النساء وترتبط بمجموعة من الآثار الصحية الضارة⁽⁴⁹⁾.

واو- مناخ آمن

34- بالنسبة للنساء والفتيات، غالباً ما يكون التكيف مع آثار تغير المناخ أصعب بسبب الأدوار الجامدة للجنسين وانخفاض وصولهن إلى الموارد الطبيعية والمعلومات والتكنولوجيات والتمويل وتحكمهن فيها. وتقدم الظواهر الجوية القسوى مثلاً مقنعاً. وتعرض النساء والفتيات لخطر أكبر أثناء الكوارث المرتبطة بالمناخ بسبب الأعراف الاجتماعية الجنسانية المحيطة بالعمل والتنقل وسلطة صنع القرار في الأسر المعيشية، والوصول المحدود نسبياً إلى الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والمياه والصرف الصحي والتكنولوجيا والمعلومات⁽⁵⁰⁾. ومن المروع أن 96 في المائة من الوفيات الناجمة عن فيضانات جزر سليمان في عام 2014 كانت من النساء والأطفال و70 في المائة من الوفيات الناجمة عن تسونامي تونغفا وساموا في عام 2009 كانت من النساء⁽⁵¹⁾. وخلال فيضانات عام 2022 الكارثية، حُرمت مئات الآلاف من النساء الحوامل في باكستان من الحصول على خدمات صحة الأم⁽⁵²⁾. والنساء والفتيات أكثر عرضة لزيادة انتشار الملاريا بعد الفيضانات والأعاصير وأعاصير التيفون الناجمة عن تغير المناخ لأنهن يضطعن بمسؤوليات الطهي خلال ساعات الصباح والمساء عندما يكون البعوض أكثر نشاطاً. وتسببت أزمة المناخ أيضاً في مشاكل صحية عقلية كبيرة للنساء والفتيات، بما في ذلك الاضطرابات المرتبطة بالتوتر والاكتئاب⁽⁵³⁾.

(47) التوصية العامة رقم 34 (2016) و CEDAW/C/GTM/CO/8-9 و CEDAW/C/ARG/CO/7.

(48) Andrea Carmen, "Environmental violence: impacts on Indigenous women and girls", in *Indigenous Peoples' Rights and Unreported Struggles: Conflict and Peace*, Elsa Stamatopoulou, ed. (2017), pp. 098-10.

(49) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من التلوث إلى الحل: تقييم عالمي لمسألة النفايات البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية (2021).

(50) التوصية العامة رقم 37 (2018).

(51) UN-Women, *Leveraging Co-Benefits between Gender Equality and Climate Action for Sustainable Development* (2016), p. 24.

(52) <https://pakistan.unfpa.org/en/news/women-and-girls-bearing-brunt-pakistan-monsoon-floods>

(53) Global Gender and Climate Alliance, *Gender and Climate Change: A Closer Look at Existing Evidence* (2016) and <https://www.carbonbrief.org/mapped-how-climate-change-disproportionately-affects-womens-health>.

35- وقد أدى الفشل في وضع وتنفيذ خطط محوِّلة للمنظور الجنساني للحد من أخطار الكوارث والاستجابة لها إلى نشوء نظم للإنذار المبكر وملاجئ وبرامج إغاثة تهمل الاحتياجات الخاصة لفئات متنوعة من النساء، بمن فيهن النساء ذوات الإعاقة، والمسنات، ونساء الشعوب الأصلية⁽⁵⁴⁾، والحوامل/المرضعات، والنساء اللاتي لديهن أطفال صغار. ويزيد التمييز والوصم الاجتماعي الذي تعاني منه النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم+ أثناء الكوارث المرتبطة بالمناخ من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي ويحد من الوصول إلى خدمات الإغاثة الحيوية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والغذاء والإسكان والرعاية الصحية.

36- وتؤدي أزمة المناخ إلى تفاقم التعرض الشديد للحرارة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على صحة المسنات والحوامل. ويؤدي التعرض للحرارة الشديدة إلى زيادة خطر دخول المستشفى المرتبط بالحمل والمضاعفات الخطيرة، بما في ذلك الولادات المبكرة والإملاص وانخفاض الوزن عند الولادة⁽⁵⁵⁾. وفي الولايات المتحدة، يكون التعرض الشديد للحرارة أسوأ بالنسبة للنساء السود لأن المجتمعات المحلية السوداء تعاني من درجات حرارة أشد من المجتمعات المحلية البيضاء (مثلاً بسبب وجود حيز أقل من المساحات الخضراء)، وانخفاض الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، وقلة الوصول إلى مواقع التبريد⁽⁵⁶⁾. ويؤثر ارتفاع درجات الحرارة سلباً على مزارعات الكفاف الحوامل في غامبيا، مما يزيد من حالات الإجهاد الحراري⁽⁵⁷⁾.

37- وتؤدي الكوارث المناخية إلى صعوبات اقتصادية للأسر تزيد من احتمال تسرب الفتيات من المدرسة وتجعل الفتيات عرضة لزواج الأطفال، الذي تستخدمه الأسر كوسيلة لجمع الأموال أو تقليل عدد المعالين⁽⁵⁸⁾. ويعرض زواج الأطفال الفتيات لحمل المراهقات ويضر بصحتهن وتعليمهن وآفاقهن المستقبلية. وعلى الصعيد العالمي، تعد مضاعفات الحمل والإجهاض غير المأمون السببين الرئيسيين لوفاة الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً⁽⁵⁹⁾. وغالباً ما ينهي الحمل في مرحلة الطفولة فرص تعليم الفتيات، مما يديم أجيالاً من الفقر. ويتزوج كل عام ما يقدر بنحو 15 مليون فتاة قبل بلوغهن سن 18 عاماً، مما يساهم في معدلات التسرب من المدارس والنمو السكاني السريع والفقر الذي سيكلف البلدان النامية تريليونات الدولارات على مدى العقد المقبل⁽⁶⁰⁾. وبحلول عام 2025، من المتوقع أن تمنع حالة الطوارئ المناخية ما لا يقل عن 12,5 مليون فتاة من إكمال تعليمهن كل عام⁽⁶¹⁾.

(54) المرجع نفسه، الفقرات 4 - 5.

(55) Bekkar and others, "Association of air pollution"

(56) https://www.hrw.org/sites/default/files/media_2020/10/climatecrisis-reproductivejustice-US_1020_web.pdf

(57) Shantelle Spencer and others, "The challenges of working in the heat whilst pregnant: insights from Gambian women farmers in the face of climate change", *Frontiers in Public Health* (2022)

(58) Lorena Aguilar, *Study on the Differentiated Impacts of Desertification, Land Degradation and Drought on Women and Men* (2022)

(59) https://www.who.int/health-topics/adolescent-health/pregnancy-and-childbirth-complications-are-the-leading-cause-of-death-among-15-19-year-old-girls#tab=tab_2

(60) <https://www.worldbank.org/en/news/immersive-story/2017/08/22/educating-girls-ending-child-marriage>

(61) Malala Fund, "A greener, fairer future: why leaders need to invest in climate and girls' education" (2021).

زاي - مضاعفات المخاطر

38- تُعدّ الأزمات المناخية والبيئية من مضاعفات المخاطر المشهورة المؤدية إلى تفاقم التحديات التي تواجهها النساء والفتيات، لا سيما في المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة. ويؤدي الجفاف وتدهور التربة والكوارث الأخرى إلى تفاقم ندرة الغذاء والمياه، مما يزيد من احتمال النزوح والهجرة. وعندما هاجرت الأسر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في عامي 2018 و2019 استجابة للفيضانات والجفاف والنزوح، انخفضت معدلات التحاق الفتيات بالمدارس من 45 في المائة إلى 29 في المائة، في حين ارتفع معدل التحاق الفتيان⁽⁶²⁾. والنساء والفتيات المهاجرات والمشرديات واللاجئات معرضات بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي والعواقب الصحية الضارة والعنف القائم على النوع الاجتماعي⁽⁶³⁾. ويتسبب تزايد تواتر وشدة الظواهر الجوية القسوى في وقوع إصابات وأمراض إضافية، مما يزيد من عبء الرعاية على النساء والفتيات. ومن المرجح أن تؤثر الزيادات في أسعار المواد الغذائية بسبب التأثيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية على النساء الريفيات والنساء اللائي يعشن في الفقر.

39- وتزيد أزمات تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث من خطر نشوب النزاعات - خاصة في الدول الهشة غير المجهزة لمواجهة هذه الأزمات البيئية⁽⁶⁴⁾ - مما يشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن القومي. والنزاع المسلح محرك رئيسي لعدم المساواة بين الجنسين وتدمير البيئة، مما يؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية للنساء والفتيات. وفي منطقة الساحل، في أفريقيا، تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب من تقارب الفيضانات والجفاف والنزوح وانعدام الأمن الغذائي والمائي والقدرة المحدودة على الصمود والتكيف. وبالمثل، يتسبب الانكماش الكبير في بحيرة تشاد وتدهور الأراضي الناجم عن الإفراط في استخدامها في نشوب نزاعات بين الرعاة والمزارعين في الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، مما يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي والعنف فيما يخص النساء والفتيات⁽⁶⁵⁾. ومن شأن التفاوض عن الآثار الأمنية لتغير المناخ أن يعرض السلام والتكيف والمساواة بين الجنسين للخطر.

حاء - الوصول إلى المعلومات، والمشاركة، والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة

40- تقتصر النساء والفتيات على المساواة في الوصول إلى المعلومات البيئية والمناخية؛ وغالباً ما يتم استبعادهن من المشاركة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالبيئة والمناخ ومخاطر الكوارث؛ ويفتقرن إلى إمكانية الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة عندما تتعرض حقوقهن للتهديد أو الانتهاك.

1- الوصول إلى المعلومات

41- النساء والفتيات أقل قدرة على الوصول إلى المعلومات البيئية والمناخية بسبب عدم تكافؤ الفرص التعليمية، ومسؤوليات الرعاية غير المتناسبة، والقوالب النمطية، ونقص الدخل المتاح، والحواجز اللغوية، وعدم كفاية الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات، وفشل الحكومات في توفير المعلومات بطريقة مراعية للمنظور الجنساني، وغير ذلك من الفوارق بين الجنسين. وفي الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل،

(62) UN-Women and Department of Economic and Social Affairs, *Progress on the Sustainable Development Goals*.

(63) التوصية العامة رقم 37 (2018) وA/77/136.

(64) S/2021/827.

(65) UNEP and others, *Gender, Climate and Security: Sustaining Inclusive Peace on the Frontlines of Climate Change* (2020).

لا تمتلك مئات الملايين من النساء والفتيات هواتف محمولة⁽⁶⁶⁾، مما يجعل شبكة الإنترنت بعيدة عن متناول اليد على الرغم من دورها المهم في توفير الوصول إلى المعلومات. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، تُتاح للنساء فرص أقل من الرجال للوصول إلى أجهزة الراديو والتلفزيون والهواتف المحمولة، مما قد يحرمهن من الحصول على معلومات منقذة للحياة بشأن الظواهر الجوية القسوى⁽⁶⁷⁾. وتشير الدراسات الاستقصائية العالمية إلى أن نسبة مدهشة من الفتيات لا علم لهن بتغير المناخ، مما يعكس فشل النظم المدرسية في توفير التعليم البيئي الشامل⁽⁶⁸⁾.

2- المشاركة في صنع القرار

42- يمنع التمييز العديد من النساء والفتيات من أن يكون لهن رأي في القرارات المناخية والبيئية الحاسمة التي ستحدد مستقبل البشرية. وتُستبعد النساء من وضع القوانين والسياسات والتخطيط والرصد والحوكمة المتعلقة بالأراضي والغابات ومصايد الأسماك والنظم الغذائية والمواد الكيميائية والمناخ والطاقة والمياه العذبة وخدمات المياه والصرف الصحي. وتشمل العقبات الشائعة، المتجذرة في التمييز النظمي القائم على النوع الاجتماعي، النقص النسبي بين النساء والفتيات في التعليم والوقت والمال والتقلية والأمن والمعرفة بالإجراءات القانونية والسياسية والمؤسسية⁽⁶⁹⁾.

43- وتبين الإحصاءات التالية نقص تمثيل النساء في صنع القرارات البيئية:

- (أ) في عام 2020، كان 15 في المائة فقط من وزراء القطاعات البيئية من النساء⁽⁷⁰⁾؛
- (ب) لا تشغل النساء سوى ثلث أدوار صنع القرار بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس⁽⁷¹⁾؛
- (ج) لم تمثل النساء سوى 21 في المائة من المندوبين خلال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا⁽⁷²⁾.
- 44- وحتى عندما كانت النساء ممثلات على قدم المساواة بين المندوبين المسجلين في أحد مؤتمرات الأمم المتحدة للمناخ، فقد تحدث الرجال لمدة ثلاثة أرباع الوقت⁽⁷³⁾.
- 45- ويحد التمييز في التوظيف والمعايير التي تحابي الرجال من فرص النساء في شغل المناصب القيادية الرئيسية ذات الصلة بالحق في بيئة صحية، بما في ذلك المناصب المنتخبة والأدوار العليا في

(66) GSM Association, *Connected Women: The Mobile Gender Gap Report 2022*

(67) Global Gender and Climate Alliance, *Gender and Climate Change*

(68) <https://www.unicef.org/media/118691/file/Bring%20In%20the%20Girls!.pdf>

(69) التوصية العامة رقم 34 (2016).

(70) <https://www.iucn.org/news/gender/202103/new-data-reveals-slow-progress-achieving-gender-equality-environmental-decision-making>

(71) <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2022-03-14/secretary-generals-opening-remarks-the-commission-the-status-of-women-bilingual-delivered-followed-all-english-and-all-french-versions>

(72) Aguilar, *Study*

(73) <https://unfccc.int/news/overrepresentation-of-men-in-un-climate-process-persists>

الوكالات الحكومية والشركات والرابطات الصناعية والجامعات والمنظمات الدولية. ويهيمن الرجال على هذه المؤسسات، ولا سيما على مستوى الإدارة والقيادة، مما يقوض مشاركة النساء في صنع القرارات البيئية.

46- وتُستبعد نساء الشعوب الأصلية والريفيات باستمرار من القرارات التجارية والحكومية المتعلقة بحيازة الأراضي، واستخدام الأراضي، وحقوق الموارد، والعمليات التي تتطلب موافقة مجتمعاتهن المحلية الحرة والمسبقة والمستنيرة. ويضر هذا الاستبعاد بقدرة النساء على إطعام أسرهن، وكسب الرزق، والمشاركة في التنمية، والحفاظ على ممارساتهن الثقافية أو الروحية المعتمدة على الطبيعة، والحصول على تعويضات، مما يؤدي إلى صراعات بيئية وزيادة مخاطر العنف⁽⁷⁴⁾. ويؤدي نقص التمثيل المنهجي للنساء والفتيات إلى تقادم النتائج البيئية. فعلى سبيل المثال، يؤدي استبعادهن من الإدارة المجتمعية للغابات إلى حماية غير فعالة للغابات⁽⁷⁵⁾.

3- إمكانية الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة

47- لا تزال إمكانية الوصول على قدم المساواة بين الجنسين إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة في جميع السياقات البيئية أمراً بعيد المنال. وتساهم نفس الحواجز التي تعترض المشاركة في عمليات صنع القرار في إعاقة إمكانية وصول النساء والفتيات إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة⁽⁷⁶⁾. ومن الحواجز أيضاً عمليات التظلم الأبوية القضائية وغير القضائية، والتحيز ضد المرأة، والافتقار إلى الحساسية تجاه الشواغل الخاصة للنساء والفتيات، وعدم وجود مساعدة قانونية ميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها⁽⁷⁷⁾. وتشير التقديرات إلى أن النساء لا يمثلن سوى 27 في المائة من القضاة في جميع أنحاء العالم⁽⁷⁸⁾. وللتحديات والأعمال الانتقامية أيضاً أثر مخيف على سعي المرأة إلى تحقيق العدالة.

48- وفي أعقاب الأضرار الناجمة عن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، غالباً ما يتعذر الوصول إلى العدالة، لا سيما بالنسبة لنساء السكان الأصليين، والنساء في حالات ضعف متقاطعة، بما في ذلك الفقر، وحيث تكون هناك حاجة إلى مطالبات عبر وطنية⁽⁷⁹⁾. فعلى سبيل المثال، قد تواجه النساء، في أعقاب الكوارث المتصلة بالمناخ، صعوبات كبيرة في المطالبة بالتعويض وغيره من أشكال جبر الضرر للتخفيف من خسائرهن والتكيف مع تغير المناخ⁽⁸⁰⁾.

طاء - العنف القائم على النوع الاجتماعي

49- ستتعرض واحدة من كل ثلاث نساء وفتيات، خلال حياتهن، للعنف القائم على النوع الاجتماعي⁽⁸¹⁾. وتؤدي أزمات المناخ والتلوث والتنوع البيولوجي إلى تقادم الفقر، وزيادة الإجهاد، وتأجيج

(74) A/HRC/41/43 والموقع التالي: [https://www.wri.org/research/making-womens-voices-count-](https://www.wri.org/research/making-womens-voices-count-community-decision-making-land-investments)

[community-decision-making-land-investments](https://www.wri.org/research/making-womens-voices-count-community-decision-making-land-investments)

(75) UNEP, *Global Gender and Environment Outlook*

(76) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 33(2015). انظر أيضاً A/HRC/32/19.

(77) A/HRC/41/43. انظر أيضاً A/HRC/26/39.

(78) World Bank Group, *Women, Business and the Law 2016: Getting to Equal* (2015)

(79) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصيتان العامتان رقم 33(2015) ورقم 37(2018)، و Gwynne Skinner and others, *The Third Pillar: Access to Judicial Remedies for Human Rights Violations by Transnational Business* (2013)

(80) التوصية العامة رقم 37(2018)، الفقرة 37.

(81) A/77/136.

العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجسدي والنفسي والمنزلي والجنسي، وزواج الأطفال، والاتجار بالجنس. وقد أُبلغ بعد الأعاصير والزوايع وموجات الحر وحرائق الغابات عن زيادة العنف المنزلي والجنسي⁽⁸²⁾.

50- ويؤثر العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل غير متناسب على النساء والفتيات في أوضاع هشة. وتعاني نساء وفتيات الشعوب الأصلية من مجموعة من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف البيئي الذي يمكن أن يتخذ شكل ضرر أو تدهور أو تلوث بيئي أو إخفاقات الدول في منع الضرر المتوقع المرتبط بتغير المناخ⁽⁸³⁾. ويهدد العنف القائم على النوع الاجتماعي الاستقلال الذاتي الفردي والحرية والأمن الشخصيين والخصوصية والسلامة لجميع نساء وفتيات السكان الأصليين وقد يضر أيضاً بالجماعة ورفاهها، من خلال تعريض الحياة الروحية والاتصال بأمن الأرض والسلامة الثقافية والبقاء والنسيج الاجتماعي للشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية للخطر⁽⁸⁴⁾.

51- وفي بعض الدول، تساهم أزمة المناخ في العنف الاقتصادي من خلال زواج السلفة (بعد وفاة الزوج، "يرث" شقيقه أو أي فرد آخر من الأسرة الذكور الأرملة وممتلكات أسرتها)، والتخلي عن الميراث وغير ذلك من وسائل حرمان النساء والفتيات من الميراث. وتساهم الكوارث المرتبطة بالمناخ مثل الجفاف والفيضانات أيضاً في زيادة عمليات قتل "الساحرات"، التي تستهدف النساء والفتيات وقد تكون بمثابة غطاء للاستيلاء على الأراضي والممتلكات.

52- وتؤدي الجهود العسكرية الرامية إلى حماية أو تيسير الأنشطة المدمرة بيئياً (لا سيما المشاريع التجارية الزراعية واسعة النطاق، والمشاريع الاستخراجية، ومشاريع الطاقة الكهرومائية، والتعدين) إلى زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيما في أراضي السكان الأصليين والأراضي الريفية. وتكشف أمثلة من بابوا غينيا الجديدة وجمهورية تنزانيا المتحدة وغواتيمالا والفلبين عن تورط الشرطة والجيش والحراس المسلحين في الاغتصاب والتعذيب والاعتداء والتحرش الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف ضد المرأة⁽⁸⁵⁾. وقد يحل الاتجار لأغراض استغلال الآخرين واستعمالهم في البغاء أو غير ذلك من أشكال الاستغلال الجنسي محل سبل العيش الأكثر أماناً للنساء والفتيات. وتتفاقم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أيضاً بسبب النهج الإقصائية والعسكرية المتبعة إزاء حفظ الطبيعة وبسبب التجارة غير المشروعة في الحياة البرية والأخشاب⁽⁸⁶⁾.

53- وتساهم الأزمة البيئية الكوكبية أيضاً في النزوح القسري، حيث تتصاعد مخاطر العنف ضد النساء والفتيات. ففي عام 2021، نزح أكثر من 20 مليون شخص بسبب الكوارث المرتبطة بالمناخ. ونزح ملايين آخرون في عام 2022، ويرجع ذلك جزئياً إلى الفيضانات المدمرة في باكستان. ومعظم النازحين من النساء والفتيات.

(82) المرجع نفسه، الفقرة 24.

(83) التوصية العامة رقم 39 (2022)، الفقرة 37.

(84) المرجع نفسه، الفقرات 17-18.

(85) Itzá Castañeda Camey and others, *Gender-based Violence and Environment Linkages: The Violence of Inequality* (2020)

(86) <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Environment/SREnvironment/policy-briefing-1.pdf>، وانظر أيضاً Joni Seager, *Gender and Illegal Wildlife Trade: Overlooked and Underestimated* (2021).

باء - المدافعات عن حقوق الإنسان البيئية

54- لدى النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وخاصة من السكان الأصليين والسود وغيرهم من المجتمعات المهمشة عرقياً، تاريخ ملهم في طليعة الدفاع عن البيئة. وتتأثر المدافعات عن حقوق الإنسان البيئية بشكل غير متناسب بانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. ورداً على ذلك، فإنهن يتحدين النظام الأبوي وسلطة الشركات وتواطؤ الدولة⁽⁸⁷⁾.

55- والنساء والفتيات في وضع غير موات في الدفاع عن البيئة وحقوق الإنسان بسبب افتقارهن إلى حقوق الأرض والحيازة، وفقرهن النسبي، واستبعادهن من عمليات صنع القرار. وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان، بسبب التمييز بين الجنسين وقوة نشاطهن، للوصم والتهميش والعار ولمزيد من المخاطر المتعلقة بالعنف والانتقام. ويُهْمَن بالسعي إلى تحقيق العدالة البيئية على حساب واجباتهن المنزلية وقد يتعرضن للإكراه من خلال التهديدات ضد أسرهن وأحبائهن⁽⁸⁸⁾. وقد قُتِلت في السنوات الأخيرة مئات النساء بسبب عملهن كمدايفعات عن البيئة والأرض والمياه وحقوق الإنسان. ويتعرض عدد آخر لا يُحصى منهن للعنف والتخويف والتجريم.

رابعاً - بواعث الأمل

56- لطالما قدمت النساء والفتيات مساهمات كبيرة في الإشراف البيئي، مما أفاد أسرهن ومجتمعاتهن المحلية وأعمالهن التجارية والطبيعية. فهن عناصر تغيير هائلة، وشركاء أساسيون في السعي من أجل مستقبل عادل ومستدام، ويوفر تمكينهن المحتمل أملاً تشتد الحاجة إليه. وستنتج فوائد هائلة عن أعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة بطريقة مَحَوِّلة للمنظور الجنساني، ليس فقط للنساء والفتيات. غير أن هذه الفوائد المحتملة لا ينبغي استخدامها لاستغلال حق النساء والفتيات في عدم التمييز كأداة أو لتسليعه. ومما لا شك فيه أن الأعمال المتساوي لحق النساء والفتيات في بيئة صحية أمر حتمي نبيل في حد ذاته وينبع من الكرامة المتأصلة في كل امرأة وفتاة.

57- وهناك أدلة دامغة على أن مشاركة النساء والفتيات وقيادتهن في تصميم وتنفيذ السياسات المناخية والبيئية تؤدي إلى بيئات أنظف وأكثر صحة وتنوعاً بيولوجياً، ومجتمعات مرنة وتوزيع أكثر إنصافاً لفوائد الطبيعة⁽⁸⁹⁾. وتوجد ارتباطات بين العناصر التالية: بين المرأة في مناصب السلطة السياسية وانخفاض انبعاثات الكربون الوطنية؛ وبين البرلمانات التي لديها نسبة أكبر من النساء والتصديق على المعاهدات البيئية؛ وبين نسب أعلى من النساء في مجالس إدارة الشركات والكشف الكامل عن انبعاثات الكربون⁽⁹⁰⁾. وتبين من دراسة حديثة أُجريت على 18 دولة أن ارتفاع عدد النساء المنتخبات يرتبط بمعايير بيئية أقوى⁽⁹¹⁾. وارتبط ارتفاع مستويات تعليم الفتيات ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على تحمل آثار تغير المناخ⁽⁹²⁾.

(87) A/72/170.

(88) A/HRC/40/60.

(89) https://www.unwomen.org/sites/default/files/2021-12/CSW66%20EGM%20report_final.pdf

(90) Global Gender and Climate Alliance, *Gender and Climate Change*

(91) Amy Atchison and Ian Down, "The effects of women officeholders on environmental policy", *Review of Policy Research* (2019)

(92) Plan International, *From the Frontlines: Youth Call for Action to Address Loss and Damage Caused by Climate Change* (2022)

58- وتؤدي زيادة حقوق المرأة والوصول إلى الموارد الطبيعية إلى تحسين النتائج بالنسبة للطبيعة والناس. ففي إندونيسيا وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة، تحسنت نتائج حفظ الطبيعة عندما كانت مشاركة المرأة في الإدارة المجتمعية للغابات مضمونة بتخصيص جنساني ومدعومة بحوافز مالية⁽⁹³⁾. ونقل مشاركة المرأة في الإدارة البيئية من خطر نشوب النزاعات التي تسببها الموارد. فعلى سبيل المثال، قامت صائدات الأسماك على الحدود بين غينيا وليبيريا بجل نزاع دام عقوداً حول مصايد الأسماك المشتركة بطريقة مبتكرة⁽⁹⁴⁾.

59- ومن الأرجح أن تركز النساء المشاركات في صنع السياسات على المنفعة العامة. فعلى سبيل المثال، أعطت عضوات المجالس في الهند الأولوية للاستثمارات في المياه والصرف الصحي أكثر من نظرائهن من الرجال⁽⁹⁵⁾. وأشارت دراسة لمشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي في 88 مجتمعاً محلياً في 15 بلداً إلى أن "المشاريع المصممة والمدارة بمشاركة كاملة من النساء أكثر استدامة وفعالية من المشاريع التي ليست كذلك"⁽⁹⁶⁾.

60- وتساهم النهج المحولة للمنظور الجنساني والمراعية له المعتمدة إزاء الزراعة (مثل ضمان الاستفادة المتساوية من برامج الدعم الحكومي) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجوع والفقر وعدم المساواة بين الجنسين والقدرة على تحمل الكوارث المرتبطة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتعليم وسبل العيش. ومن شأن سد الفجوة بين الجنسين في الزراعة أن ينتشل مئات الآلاف من الناس في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي من براثن الفقر⁽⁹⁷⁾. وقد يؤدي تمكين المزارعات بنفس مستوى الموارد المخصصة للرجال إلى الحد من الجوع العالمي بنسبة 12 إلى 17 في المائة، مما يوفر الغذاء لما يتراوح بين 100 و150 مليون شخص من المحتاجين⁽⁹⁸⁾. وكما أكد الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، من الأفضل ببساطة للجميع، رجالاً ونساءً على حد سواء، تحقيق القيادة المتساوية للمرأة والإدماج الاقتصادي وصنع القرار المتوازن بين الجنسين⁽⁹⁹⁾.

خامساً- التزامات الدول

61- تُعدّ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أشمل تعبير عن حق المرأة في المساواة، إذ تتطلب من الدول اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير الخاصة المؤقتة، لحظر التمييز ضد النساء والفتيات والقضاء عليه في جميع المجالات. ويجب على الدول أن تتخذ تدابير محوّلة للمنظور الجنساني، أي خطوات قادرة على تغيير المعايير والنظم التي تديم عدم المساواة بين الجنسين، ومعالجة الأسباب الجذرية للتمييز القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الأسباب المتعلقة بحق النساء والفتيات في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

(93) Nathan Cook, Tara Grillos and Krister Andersson, "Gender quotas increase the equality and effectiveness of climate policy interventions", *Nature Climate Change* (2019)

(94) Isabelle Fauconnier and others, *Women as Change-Makers in the Governance of Shared Waters* (2018).

(95) المرجع نفسه.

(96) Imrana Jalal, *Women, Water, and Leadership* (2014).

(97) UNEP and International Union for Conservation of Nature, *Gender and Environment Statistics*

(98) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *The State of Food and Agriculture 2010-11* (2011)

(99) A/75/982، الفقرة 31.

62- وكننتيجة طبيعية للحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، تقع على عاتق الدول التزامات إجرائية وموضوعية ومضاعفة تجاه الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، على النحو المنصوص عليه في المبادئ الإطارية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة⁽¹⁰⁰⁾. ويؤكد المبدأ الإطاري 3، الذي يعكس المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أن التصدي للتمييز المباشر وغير المباشر يقتضي من الدول أن تولي اهتماماً للتحيز التاريخي أو المستمر ضد مجموعات من الأفراد، وأن تعترف بأن الضرر البيئي يمكن أن ينجم عن أنماط التمييز القائمة ويعززها في الوقت ذاته، وأن تتخذ تدابير فعالة ضد الظروف الأساسية التي تسبب التمييز أو تساعد على إدامته. وتطبق هذه الالتزامات على التمييز الجنسي والجنساني على السواء، وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وتحويلية لمعالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة⁽¹⁰¹⁾.

63- وفي حين أن بعض التزامات حقوق الإنسان تخضع للإعمال التدريجي، فإن الالتزام بعدم التمييز له أثر فوري. ويجب على الدول أن تأخذ في الاعتبار حالة النساء (والفتيات) بحكم القانون وبحكم الواقع، ثم تتخذ تدابير تشريعية وتدابير قائمة على السياسات وغيرها من التدابير لضمان المساواة الفعلية⁽¹⁰²⁾. ويتطلب ذلك تعميم تقييمات مراعية للمنظور الجنساني وتدابير محوّلة للمنظور الجنساني في جميع الإجراءات ذات الآثار البيئية أو المناخية لضمان إعمال الحق في بيئة صحية على قدم المساواة بين الجنسين. وينبغي اعتماد تدابير خاصة مؤقتة (بما في ذلك الحصص، ومتطلبات النصاب القانوني، والأهداف والحوافز) للتعجيل بالتقدم. ويتطلب مبدأ عدم التمييز أيضاً من الدول تطبيق عدسة متعددة الجوانب، مع الاعتراف بعدم تجانس النساء والفتيات ومجتمع الميم+.

64- والدول ملزمة باستخدام نهج محوّل للمنظور الجنساني قائم على الحقوق لمعالجة آثار أزمات المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث والتعجيل بالمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بصنع القرارات البيئية وعمليات ونتائج تقاسم المنافع. ويوضح النهج القائم على الحقوق التزامات الدول تجاه النساء والفتيات، ويحفز العمل الطموح ويعطي الأولوية لأكثر الفئات حرماناً. ويجب على الدول أن تعبئ أقصى قدر من الموارد المالية والبشرية والسياسية المتاحة في إجراءاتها المحوّلة للمنظور الجنساني من أجل احترام وحماية وإعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ويجب أن يسترشد تنفيذ التزامات الدول بمبادئ أخرى، بما في ذلك الوقاية، والحیطة، وعدم التراجع، والملوث يدفع. ويجب على الدول أن تتجنب التسبب في تفاقم حالات الظلم البيئي القائمة وأن تعمل على تحسينها بنشاط.

ألف - الالتزامات الإجرائية

1- تمكين النساء والفتيات من خلال الوصول إلى المعلومات والتعليم

65- بما أن القوالب النمطية الجنسانية أدت إلى هيمنة الرجال على معظم القطاعات البيئية (مثل العلم والتكنولوجيا)، فإن على الدول أن تتخذ تدابير محددة الهدف لتعزيز تدريب المرأة وتطويرها مهنيًا وتوظيفها وترقيتها في هذه المجالات. ويؤدي التعليم المحوّل للمنظور الجنساني دوراً رئيسياً في القضاء على التحيزات والقوالب النمطية، وتغيير الممارسات والأنماط والمعايير التي تعزز استغلال الطبيعة والنساء والفتيات. ويجب على الدول أن توعي الرجال والفتيات بالمسائل الجنسانية، وأن تتفهم بشأن

(100) A/HRC/37/59، المرفق الأول.

(101) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التعليق العام رقم 28(2010).

(102) المرجع نفسه.

الحاجة إلى أن يصبحوا حلفاء في تمكين النساء والفتيات ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين والأزمة البيئية العالمية على حد سواء.

66- ويتطلب النهج المحوّل للمنظور الجنساني من الدول أن تزود الجمهور بمعلومات يسهل الوصول إليها وميسورة التكلفة ودقيقة ومفهومة وبتتقيف بيئي شامل على جميع المستويات فيما يتعلق بما يلي:

(أ) حقوق الإنسان للنساء والفتيات، بما في ذلك حقهن في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وحقوقهن في الأرض والمياه والموارد الأخرى؛

(ب) العلاقة بين عدم المساواة بين الجنسين والظلم البيئي، بما في ذلك أسباب تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي وعواقبه وآثاره المتميزة جنسانياً؛

(ج) الآثار المتميزة للضرر البيئي على حقوق وصحة النساء والفتيات، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية؛

(د) القوانين والسياسات وعمليات صنع القرار القائمة والمقترحة المتعلقة بالإدارة البيئية.

67- ويجب على الدول أن تقوم أيضاً بما يلي:

(أ) توفير تدريب محوّل للمنظور الجنساني للمعلمين؛

(ب) دعم بناء القدرات، والتدريب المهني والتقني، والتطوير المهني، والوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا وغيرها من الموارد للنساء والفتيات؛

(ج) وضع برامج لإشراك المهنيات والعالمات في جميع جوانب الإشراف البيئي والتنمية الاقتصادية المستدامة⁽¹⁰³⁾؛

(د) إصدار أمر بأن تتضمن عمليات تقييم الأثر البيئي تقييمات مراعية للمنظور الجنساني للأثر على حقوق الإنسان من أجل دراسة الآثار الجنسانية المحتملة للخطط والسياسات والمشاريع المقترحة.

2- ضمان مشاركة هادفة ومستنيرة وشاملة ومنصفة

68- يجب على الدول أن تتخذ تدابير محوّلة للمنظور الجنساني، بما في ذلك تدابير خاصة مؤقتة، للتعبيل بالمشاركة على قدم المساواة في صنع القرارات المتعلقة بالمناخ والبيئة؛ وإعادة توزيع الأراضي والسلطة والموارد؛ والقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة؛ وضمان حصول النساء على فرص متساوية لتمثيل حكوماتهن دولياً⁽¹⁰⁴⁾. ومن الأمثلة على هذه التدابير ما يلي: زيادة تخصيص الموارد؛ والمعاملة التفضيلية؛ وعمليات توظيف وتعيين وترقية محددة الهدف؛ والأهداف العددية المرتبطة بالجدول الزمنية؛ وأنظمة الحصص⁽¹⁰⁵⁾. ويشكل فقر الوقت عقبة رئيسية أمام مشاركة المرأة في صنع القرارات والقيادة البيئية، ولذلك يجب على الدول أن تتخذ إجراءات لتغيير القوالب النمطية الجنسانية وأنماط السلوك التي تسهم في العبء غير المتناسب للرعاية غير مدفوعة الأجر الذي تتحمله المرأة⁽¹⁰⁶⁾.

(103) منهاج عمل بيجين، الفقرة 256.

(104) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادتان 7 و8.

(105) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التعليق العام رقم 25(2004).

(106) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 5.

69- ولضمان اتباع نهج محوّل للمنظور الجنساني في المشاركة والقيادة، يجب على الدول أن تقوم بما يلي:

- (أ) ضمان حصول جميع النساء والفتيات على فرص متساوية للمشاركة العامة الهادفة والمستتيرة والعدالة في جميع عمليات صنع القرارات المناخية والبيئة وتنفيذها؛
- (ب) إعادة تصميم مؤسسات صنع القرار على جميع المستويات للتغلب على الحواجز الجنسانية التي تحول دون مشاركة المرأة وانخراطها الجوهري؛
- (ج) اتخاذ تدابير خاصة لوضع المرأة في مناصب قيادية في جميع قطاعات العمل المتعلق بالمناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث؛
- (د) تمكين النساء والفتيات الأكثر تضرراً وضعفاً وتهميشاً⁽¹⁰⁷⁾.

3- إتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب

70- يجب على الدول أن تكفل، من خلال المحاكم والهيئات القضائية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات العامة، الحماية الفعالة للمرأة من أي عمل تمييزي⁽¹⁰⁸⁾. ويشمل هذا الالتزام إتاحة الوصول إلى سبل انتصاف وآليات محوّل للمنظور الجنساني لمحاسبة المسؤولين عن الأضرار المناخية والبيئية. ويجب على الدول أن تكفل للنساء والفتيات إمكانية الوصول إلى الإجراءات القضائية والإدارية التي تلي احتياجاتهن الخاصة وتفي أيضاً بالمتطلبات الأساسية للعدالة، بما في ذلك: نزاهتها، واستقلاليتها، والقدرة على تحمل تكاليفها، وإمكانية الوصول إليها، وأمنها، وشفافيتها، وإنصافها؛ واستعراض الدعاوى في الوقت المناسب؛ والخبرات والموارد اللازمة؛ وحق الاستئناف أمام هيئة أعلى درجة؛ والقرارات الملزمة والمتاحة للجمهور والمنفذة بفعالية، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالتدابير المؤقتة والتعويض ورد الحقوق والجبر⁽¹⁰⁹⁾. وينبغي أن تكون هذه الإجراءات متاحة للدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان السابقة والحالية والشبكة والمتوقعة.

71- وعلى وجه التحديد، يجب على الدول القيام بما يلي:

- (أ) تزويد النساء والفتيات بمعلومات دقيقة وكافية عن حقوقهن ومسارات العدالة المختلفة للدفاع عنها وإنفاذها؛
- (ب) القضاء بشكل منهجي على الحواجز الجنسانية التي تحول دون العدالة (الاجتماعية والثقافية والمالية والقانونية والإجرائية واللغوية والمادية، من بين أمور أخرى) عبر آليات العدالة الرسمية وغير الرسمية؛
- (ج) تزويد القضاة والمدعين العامين وغيرهم من المهنيين القانونيين والعاملين في مجال إنفاذ القانون بالتدريب الرامي إلى القضاء على القوالب النمطية الجنسانية؛
- (د) إدماج منظور جنساني ونهج محوّل للمنظور الجنساني في جميع جوانب نظام العدالة، والتصدي لمختلف أنواع الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات واحتياجاتهن وتوقعاتهن التصحيحية الفريدة؛

(107) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 12 (2009).

(108) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 2(ج).

(109) التوصية العامة رقم 33 (2015).

(هـ) ضمان تكييف جميع أنظمة العدالة مع احتياجات النساء اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة الجوانب من التمييز، بما في ذلك فيما يتعلق بإمكانية الوصول المادي للنساء والفتيات ذوات الإعاقة⁽¹¹⁰⁾.

4- توفير حماية قوية للدفاعات عن حقوق الإنسان البيئية

72- يجب على الدول أن تقوم بما يلي: ضمان بيئات آمنة وتمكينية للدفاعات عن حقوق الإنسان البيئية من النساء والفتيات؛ وتزويدهن بحماية محددة ومعززة من التهديدات والتخويف والمضايقة والتجريم والعنف؛ والتحقق في تلك الجرائم وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الاجتماعي البيئي. ولممارسة هذا الالتزام بطريقة محوِّلة للمنظور الجنساني، يجب على الدول أن توفر حماية محددة ومعززة للدفاعات عن البيئة وحقوق الإنسان من النساء والفتيات. ويجب أن تتخذ هذه الجهود نهجاً متعدد الجوانب، مع إعطاء الأولوية للدفاعات من النساء والفتيات اللواتي تتقاطع هوياتهن مع الفئات الضعيفة الأخرى، ولا سيما السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي والأقليات العرقية الأخرى والفلاحين ومجتمع الميم+. وينبغي للدول أن تنشئ وتدعم وتنتشر أيضاً آليات وطنية وإقليمية محوِّلة للمنظور الجنساني ومستقلة ويمكن الوصول إليها لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

5- البيانات المصنفة والرصد

73- يقتضي التمتع بحقوق الإنسان على قدم المساواة، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، القضاء على التمييز بحكم القانون وبحكم الواقع ضد النساء والفتيات. وبالتالي، فإن إلغاء القوانين والأنظمة والسياسات التمييزية غير كافٍ. ويجب على الدول أن تقضي أيضاً على الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي والسن في التعرض لتلوث الهواء والمواد السامة، وفي الحصول على مياه الشرب المأمونة والأغذية الصحية المنتجة على نحو مستدام، وفي الحد من مخاطر الكوارث، وفي الحصول على الأراضي والحيازة والموارد. ويتطلب ذلك بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والنوع الاجتماعي من أجل فهم أفضل للمشاكل واللمدى الذي تحقق به السياسات والبرامج والإجراءات المتخذة النتائج المرجوة. فيستحيل، مثلاً، تتبع ما إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تصل إلى المزارعات⁽¹¹¹⁾ لأن البلدان المتلقية للمعونة لا تجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

74- ولتحديد وتصحيح المظالم البيئية بطريقة محوِّلة للمنظور الجنساني، يجب على الدول أن تعزز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الحكومية على جمع البيانات وتصنيفها حسب نوع الجنس والنوع الاجتماعي والمتغيرات المتقاطعة الأخرى المرتبطة بزيادة التعرض للأضرار البيئية والمناخية (مثل الدخل والعمر والعرق والأصل الإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص) وتقييمها ورصدها والإبلاغ عنها. وسيتمكن ذلك الدول من تتبع ما لتغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي من آثار بيئية وصحية واجتماعية واقتصادية وثقافية ومن آثار على حقوق الإنسان، بما في ذلك الآثار التمييزية، مثل العلاقة بين تغير المناخ وزواج الأطفال والآثار المميزة الأخرى على النساء والفتيات. ويجب على الدول أن تكفل للمرأة أعلى مستوى من الصحة طوال دورة حياتها، على قدم المساواة مع الرجل⁽¹¹²⁾. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من البحوث والباحثين، مما يعني أن الوفاء بالتزامات الدول يتطلب زيادة التمويل والقدرات البشرية والتقنية، إلى جانب تحسين التنسيق بين الوكالات

(110) المرجع نفسه. وانظر أيضاً التوصية العامة رقم 39 (2022) والوثيقة A/72/162.

(111) Oxfam, *Ten Years after the Global Food Crisis, Rural Women Still Bear the Brunt of Poverty and Hunger* (2019).

(112) منهاج عمل بيجين، الفقرة 92.

الحكومية. وعلى وجه الخصوص، يجب على الدول أن تزيد من الرصد والبحث بشأن الآثار البيئية على صحة الأم والصحة الإنجابية.

باء - الالتزامات الموضوعية

75- تؤثر القوانين التمييزية على أكثر من 2,5 مليار امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم⁽¹¹³⁾. وكثيراً ما تكون قدرة المرأة على وراثة الأرض وغيرها من أشكال الملكية مقيدة بقوانين تمييزية متعلقة بالأراضي والخلافة وقوانين مدنية وعرفية ودينية وقوانين متعلقة بالأسرة⁽¹¹⁴⁾، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ. فعلى سبيل المثال، لا توجد لدى 76 دولة قوانين تمنح المرأة حقوقاً متساوية في الملكية والميراث. وتنتهك هذه القوانين التمييزية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تقتضي من الدول الأطراف أن تجسد مبدأ المساواة بين الجنسين في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية؛ وأن تلغي أو تعدل التشريعات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة؛ وأن تعدل أو تلغي جميع الممارسات أو الأعراف التي تشكل تمييزاً ضد المرأة. ويجب على الدول أن تقضي على جميع أشكال التمييز المتصلة بملكية الأراضي، وحقوق الحياة والملكية، وإدارة الموارد الطبيعية، بما فيها تلك المتعلقة بالوضع العائلي، والأهلية القانونية، وعدم الوصول إلى الموارد الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، يجب على الدول أن تكفل المساواة في ملكية الأراضي وحقوق حياة الأراضي للنساء والرجال، بما في ذلك الحق في وراثة تلك الحقوق وتوريثها.

76- وينبغي للدول أن تعترف قانوناً بحق النساء والفتيات في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، فضلاً عن الحقوق المرتبطة بذلك فيما يتعلق بقدرة المرأة، بالتساوي مع الرجل، على استخدام الطبيعة وحفظها وحمايتها والاستفادة منها والمشاركة في صنع القرار بشأنها. ويجب تجنب الإجراءات الحكومية التي تهدد هذه الحقوق أو تنتهكها. وينبغي استعراض جميع القوانين والسياسات المتعلقة بالمناخ والأراضي والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية وتقيحها، حسب الاقتضاء، لضمان كونها محوّلة للمنظور الجنساني. وقد لوحظ أن ما يسمى بالقوانين والسياسات والميزانيات والإجراءات غير المراعية للمنظور الجنساني، بما فيها تلك المتصلة بالمناخ والبيئة، ثبت أنها تمكن من التمييز ضد المرأة وتضرر بها بشكل غير متناسب، وبالتالي فهي لا تتفق مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي⁽¹¹⁵⁾. ويجب على الدول أن تعدل جميع القوانين المناخية والبيئية غير المراعية للمنظور الجنساني لتحديد حقوق النساء والفتيات وتجنب التدابير التراجعية التي تؤثر على حق النساء والفتيات في بيئة صحية.

77- ويجب على الدول أن تستخدم نهج "الحكومة بأكملها"، مع الاعتراف بأن المجموعة الكاملة من المؤسسات الحكومية الوطنية ودون الوطنية - الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية - يجب أن تكون محوّلة للمنظور الجنساني من أجل تمتع النساء والفتيات بحقوقهن في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة دون تمييز⁽¹¹⁶⁾. وسيتطلب ذلك تدريباً مكثفاً وبناء القدرات لأن المؤسسات الحكومية يهيمن عليها الرجال، ولا سيما في المناصب القيادية، وكثيراً ما تتسم بالتحيز الجنساني والأعراف الاجتماعية التمييزية. ويجب على الدول أن تعزز الخبرات الجنسانية في جميع وزارات البيئة، والخبرات البيئية في جميع وزارات شؤون المرأة.

(113) E/CN.6/2020/3.

(114) Aguilar, Study.

(115) E/CN.4/2006/118 وA/HRC/16/40. وانظر أيضاً التوصية العامة رقم 34(2016).

(116) E/2022/27-E/CN.6/2022/16، الفصل الأول، الفرع ألف.

78- والدول ملزمة بتنفيذ وإنفاذ القوانين والأنظمة والمعايير البيئية المحوّلة للمنظور الجنساني على نحو فعال، مدعومة بموارد مالية ومؤسسية وبشرية كافية. والفشل في منع الضرر المتوقع لحقوق الإنسان من جراء تغير المناخ، الذي يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، أو تنظيم الأنشطة الضارة التي تسهم في هذا الضرر، يمكن أن يشكل انتهاكاً للالتزامات الدول، ويجب على الدول أن تعيى أقصى الموارد المتاحة لاعتماد تدابير تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ⁽¹¹⁷⁾.

79- وقد ثبت أن النهج الطوعية المتبعة لضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان غير كافية. والدول ملزمة بتنظيم ومراقبة سلوك الشركات لضمان احترامها لحقوق النساء والفتيات، وإنفاذ القواعد بشكل فعال، وفرض عقوبات مجدية على الانتهاكات⁽¹¹⁸⁾.

80- ويجب على الدول أن تقي بحق النساء والفتيات في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة من خلال استخدام نهج محوّلة للمنظور الجنساني من أجل:

(أ) تحقيق تحسينات في جودة الهواء المنزلي والخارجي من خلال وصول الجميع إلى تقنيات الطهي والتدفئة النظيفة والحد من تلوث الهواء المحيط، مع إعطاء الأولوية للمجتمعات المحلية التي تعاني من أسوأ نوعية للهواء؛

(ب) ضمان حصول الجميع على مياه مأمونة وكافية وعلى مرافق صرف صحي ملائمة ومناسبة ومقبولة؛

(ج) دعم الانتقال إلى نظم غذائية زراعية - إيكولوجية تتمتع فيها النساء والفتيات بفرص متساوية لإنتاج واستهلاك غذاء صحي بشكل مستدام؛

(د) تنظيم المواد السامة التي تضر النساء والفتيات بشكل غير متناسب ومنع التعرض لها، مع إيلاء اهتمام خاص لصحة النمو والإنجاب وصحة الأم؛

(هـ) حفظ وحماية واستعادة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الصحية، مع ضمان مشاركة النساء والفتيات بالتساوي في فوائد استخدام الطبيعة؛

(و) الحفاظ على مناخ آمن، بما في ذلك إجراءات التخفيف والتكيف والحد من مخاطر الكوارث وتمويل المناخ التي تلبي الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات، لا سيما في الدول المعرضة لآثار تغير المناخ؛

(ز) القضاء على العنف البيئي وجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الأخرى التي تفاقمت بسبب الضرر البيئي؛

(ح) تلبية احتياجات وحقوق النساء والفتيات اللاتي يجبرن على الهجرة أو اللاتي يتركهن الرجال وراءهم عندما يهاجرون بسبب العوامل البيئية⁽¹¹⁹⁾.

81- والقضاء على التمييز النظمي ضد النساء والفتيات ضروري لتمتعهن باستمرار بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ويجب على الدول أن تقوم بما يلي:

(أ) تفكيك الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين التي تضر بالنساء والفتيات؛

(117) HRI/2019/1.

(118) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 24 (2017) والفقرة 20 من التعليق العام 16 (2005).

(119) التوصية العامة رقم 37 (2018).

- (ب) إصلاح القوانين والسياسات وخطط العمل والتدابير التي تديم التمييز ضد تمتع المرأة بالحق في بيئة صحية؛
- (ج) ضمان تمتع المرأة بنفس الأهلية القانونية التي يتمتع بها الرجل في امتلاك وإدارة ووراثة وتوريث وبيع الأراضي والممتلكات، والحيازة والتراخيص، وإبرام العقود وإدارة الممتلكات بشكل مستقل عن زوجها أو أي ولي أمر؛
- (د) اعتماد تدابير فعالة ومناسبة لإلغاء الممارسات التي تؤثر سلباً على حقوق الفتيات وصحتهن والتي تتفاقم بسبب أزمة المناخ والبيئة، بما في ذلك زواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتغذية التضيقية للأطفال الذكور، وقتل "الساحرات"؛
- (هـ) تحسين مراعاة نظم الرعاية الصحية للمنظور الجنساني، وتوسيع نطاق التدابير المحوِّلة للمنظور الجنساني، خاصة في سياق التصدي للكوارث؛
- (و) التغلب على التمييز الاقتصادي من خلال فرض تكافؤ فرص العمل والأجور للنساء والرجال، وإجازة الأمومة المدفوعة الأجر، والاستثمارات الضخمة في اقتصاد الرعاية؛
- (ز) حظر فصل العاملات بسبب الحمل أو الأمومة أو الوضع العائلي؛
- (ح) تحسين الصحة والسلامة في ظروف العمل عبر القطاعات الرسمية وغير الرسمية التي تهيم عليها النساء، ومعالجة مخاطر الصحة المهنية الخاصة بالنساء والفتيات؛
- (ط) إظهار عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء والفتيات من خلال منع جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحقيق فيها والمعاقبة عليها.

جيم - مضاعفة الواجبات تجاه النساء والفتيات في أوضاع هشّة

82- ينبغي أن تعطي الإجراءات المناخية والبيئية المحوِّلة للمنظور الجنساني الأولوية لمجموعات النساء والفتيات الأشد عرضة للضعف، بمن فيهن النساء والفتيات من الشعوب الأصلية والأقليات العرقية والإثنية والجنسية، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، والمراهقات، والمسنات، وغير المتزوجات، وربات الأسر المعيشية، والأرامل، والنساء والفتيات اللائي يعشن في الفقر في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، والنساء المشتغلات بالجنس، والمشرذات داخلياً، وعديمات الجنسية، واللاجئات، وملتمسات اللجوء، والمهاجرات⁽¹²⁰⁾.

83- ولنساء وفتيات الشعوب الأصلية صلة خاصة ببيئتهن، التي توصف بأنها "أقاليم الحياة" أو باتشاماما أو أمنا الأرض. وهن يتأثرن بشكل غير متناسب بالتلوث وإزالة الغابات وأزمة المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وتتمتع بعض مجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي والفلاحين والمجتمعات المحلية بروابط عميقة مماثلة مع الطبيعة. ويجب على الدول أن تقوم بما يلي:

- (أ) الاعتراف بالاحتياجات والحقوق الجماعية والفردية للنساء والفتيات في هذه المجتمعات المحلية وإعطائها الأولوية في جميع الإجراءات والجهود المناخية للحفاظ على الطبيعة وحمايتها واستعادتها واستخدام فوائدها بشكل مستدام وتقاسمها بشكل منصف؛

(120) المرجع نفسه، الفقرتان 26(أ) و35.

(ب) اتخاذ تدابير لحماية المعارف التقليدية والممارسات العرفية والحقوق الثقافية للنساء الريفيات من الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي وغيرهن من النساء الريفيات المعتمدات على الطبيعة؛

(ج) دعم بناء قدرات النساء والفتيات اللواتي يعتمدن بشكل مباشر على الطبيعة في هوياتهن الثقافية وسبل عيشهن للحفاظ على الطبيعة واستخدامها على نحو مستدام استناداً إلى المعارف والعادات ومسؤوليات الإشراف التقليدية؛

(د) احترام حق نساء وفتيات الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في جميع القرارات التي تؤثر على أقاليمهن وتراثهن الثقافي وحقوقهن قبل التصريح بالمشاريع الاقتصادية أو الإنمائية أو الاستخراجية أو المناخية أو تعيين أراضيهم كمناطق محمية.

84- ولما كانت القوانين والممارسات العرفية للمجتمعات الريفية للشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من المجتمعات الريفية المعتمدة على الطبيعة قد تكون مصدراً للتمييز ضد النساء والفتيات، فإن على الدول ألا تعفي القوانين والممارسات العرفية من القوانين التي تضمن المساواة بين الجنسين أو تحظر التمييز ضد المرأة.

85- والأرض هي أهم الأصول بالنسبة لغالبية الناس في البلدان النامية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها محورية لقدرة المرأة الريفية على الإفلات من براثن الفقر والعمل كعناصر بيئية تحويلية، بما في ذلك ما يتعلق بحقها في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة⁽¹²¹⁾. ويجب على الدول أن تعترف قانوناً بملكية الأراضي والموارد الطبيعية، والحياة وحقوق المشاركة للنساء الريفيات من الشعوب الأصلية وغيرهن من النساء الريفيات المعتمدات على الطبيعة، بما في ذلك الملكية الجماعية وحقوق الحياة التي تتمتع بها مجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المعتمدة على الطبيعة.

86- ويجب على الدول، للوفاء بالتزامها بحماية الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، أن تنظم الأنشطة التجارية تنظيمًا صارماً لمنع الأعمال التي تهدد الأراضي والمياه والنظم البيولوجية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والمجتمعات المحلية والفلاحات. وينبغي للدول أن تعترف وتدعم وتحترم المساهمات العديدة في العمل المناخي والإشراف على البيئة وحفظها واستعادة التي قدمتها هذه الفئة المحورية من أصحاب الحقوق.

سادساً - مسؤوليات الأعمال التجارية

87- تنتهك الشركات وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية بشكل روتيني حقوق النساء والفتيات من خلال تلويث الهواء والماء والتربة، والتسبب في تفاقم أزمة المناخ، وتدمير التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وإنتاج وتسويق أغذية غير صحية وغير مستدامة. والشركات مسؤولة أيضاً عن تعزيز القوالب النمطية الجنسانية الضارة، والنزعة الاستهلاكية، والاستهلاك المفرط، وتسليع الطبيعة. وكثيراً ما تُسند الأنشطة التجارية المدمرة بيئياً من الدول المرتفعة الدخل إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل حيث تكون حماية حقوق الإنسان والبيئة أضعف أو غير نافذة⁽¹²²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل بعض

(121) <https://www.ifad.org/documents/38714170/39148759/Land+tenure+security+and+poverty+reducti>

on.pdf/c9d0982d-40e4-4e1e-b490-17ea8fef0775. وانظر أيضاً Aguilar, Study.

(122) A/75/161.

المنظمات البيئية استخدام نهج حفظ إقصائية تنتهك حقوق الإنسان وتعرض نتائج التنوع البيولوجي للخطر، مع عواقب وخيمة على النساء والفتيات⁽¹²³⁾.

88- وينبغي أن تسهم الممارسات التجارية المحوّلة للمنظور الجنساني في تغيير المعايير الأبوية وعلاقات القوة غير المتكافئة التي تسبب مظاهر الظلم البيئي والتمييز والعنف القائمة على النوع الاجتماعي⁽¹²⁴⁾. وفي ضوء المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽¹²⁵⁾، تقتضي مسؤوليات الأعمال التجارية المتعلقة بحقوق النساء والفتيات في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة ما يلي:

(أ) تنفيذ حقوق الإنسان والعناية البيئية الواجبة لتحديد وتقييم ومنع ووقف وتخفيف جميع الآثار السلبية الفعلية أو المحتملة لحقوق الإنسان والآثار البيئية التي قد تسببها أنشطتها أو تساهم فيها ومعالجتها بفعالية، ومنع أو تخفيف الآثار المضرة بحقوق الإنسان والمناخ والبيئة والمرتبطة بعملياتها أو سلعتها أو خدماتها من خلال سلاسل التوريد والعلاقات التجارية الخاصة بها؛

(ب) الكشف علناً عن آثارها السلبية على صحة وحقوق ورفاه النساء والفتيات والطبيعية؛

(ج) الالتزام العلني بتحقيق مساواة جوهرية بين الجنسين؛

(د) دعم القوانين والسياسات الرامية إلى سد الفجوات بين الجنسين واستخدام نهج قائمة على الحقوق تجاه مشاكل المناخ والبيئة؛

(هـ) تنفيذ سياسات عدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بتخويف النساء والفتيات أو تهديدهن أو الانتقام منهن؛

(و) توفير أو التعاون في توفير سبل انتصاف فعالة للنساء والفتيات المتأثرات بالضرر البيئي الذي تسببه أو تساهم فيه شركة من الشركات.

سابعاً- الممارسات الجيدة

89- هناك العديد من الممارسات الجيدة التي تعترف بحقوق النساء والفتيات في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وتنفذه. ونظراً لضيق المساحة، يسلط الضوء على هذه المسائل في مرفق منفصل⁽¹²⁶⁾.

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

90- يجب على البشرية أن تنشئ عالماً منصفاً للجنسين ومستداماً بيئياً. وهذان الأمران الضروريان متشابكان بعمق بحيث لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر. ولأن التمييز وعدم الاستدامة متشابكان ومنتشران وراسخان لدرجة كبيرة، فإن التغييرات القائمة على الحقوق والمنهجية والتحويلية وحدها قادرة على تحقيق مستقبل عادل ومستدام يتمتع فيه الجميع، بما في ذلك كل امرأة وفتاة، بالحقوق

(123) <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Environment/SREnvironment/policy-briefing-1.pdf>

(124) A/HRC/41/43، الفقرة 39.

(125) <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/environment/srenvironment/activities/2022-07-01/20220701-sr-environment-policybriefing3.pdf>

(126) سِيَّاتِ المرفق في الموقع التالي: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/AnnualReports.aspx>

في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ويكتسي التغيير المحوّل للمنظور الجنساني أهمية خاصة في سياق التعافي العادل من جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى عكس مكاسب المساواة بين الجنسين في العديد من البلدان.

91- ويؤيد المقرر الخاص تأييداً تاماً التوصيات المتعلقة بتغير المناخ والبيئة وحقوق النساء والفتيات التي قدمتها لجنة وضع المرأة⁽¹²⁷⁾، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة⁽¹²⁸⁾، ولجنة حقوق الطفل⁽¹²⁹⁾، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات، وأسبابه وعواقبه⁽¹³⁰⁾، والمقرر الخاص المعني بحق الإنسان في المياه والمرافق الصحية⁽¹³¹⁾، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء⁽¹³²⁾، والمقرر الخاص المعني بآثار الإدارة والتخلص السليمين بيئياً للمواد والنفايات الخطرة والتخلص منها على حقوق الإنسان⁽¹³³⁾، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية⁽¹³⁴⁾، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة⁽¹³⁵⁾، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة⁽¹³⁶⁾، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان⁽¹³⁷⁾.

1- تسريع العمل المناخي والبيئي المحوّل للمنظور الجنساني والقائم على الحقوق

92- ينبغي للدول أن تعترف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة - للنساء والفتيات وجميع الناس - في جميع النظم القانونية الإقليمية والوطنية، وأن تعجل بتنفيذ الإجراءات المحوّلة للمنظور الجنساني لإعمال هذا الحق للنساء والفتيات، بما في ذلك عن طريق:

- (أ) اتخاذ إجراءات أكثر طموحاً بشأن التخفيف والتكيف والتعويض للحد من آثار أزمة المناخ على النساء والفتيات ومعالجتها؛
- (ب) إعطاء الأولوية لتوفير المياه والصرف الصحي في المدارس ومرافق الرعاية الصحية والمباني العامة الأخرى وأماكن العمل والأسر المعيشية التي تفتقر إلى هذه الخدمات الأساسية؛
- (ج) تعزيز معايير جودة الهواء من خلال دمج أحدث المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية؛
- (د) زيادة الاستثمارات في الطهي النظيف إلى 5 مليارات دولار سنوياً لتحقيق تعميمه على الجميع بحلول عام 2030؛
- (هـ) تعزيز اللوائح المتعلقة بالمواد الكيميائية التي تضر النساء والفتيات بشكل غير متناسب؛

(127) E/2022/27-E/CN.6/2022/16، الفصل الأول، الفرع ألف.

(128) انظر التعليق العام رقم 37 (2018) ورقم 39 (2022).

(129) مشروع التعليق العام رقم 26، متاح في الموقع التالي: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-comments-draft-general-comment-childrens-rights-and-environment-special>

(130) A/77/136.

(131) A/HRC/33/49.

(132) A/HRC/31/51.

(133) A/77/183.

(134) A/77/238 و A/71/229.

(135) UN-Women, *Beyond COVID-19*.

(136) UNEP, *Global Gender and Environment Outlook*.

(137) A/HRC/41/26.

- (و) اتخاذ تدابير إضافية لمنع تعرض الفتيات والنساء في سن الإنجاب والحوامل للمواد السمية، بما في ذلك من خلال صك دولي جديد للقضاء على السموم العصبية النمائية؛
- (ز) تعزيز دور النساء والفتيات في الإشراف على الطبيعة وحمايتها واستعادتها؛
- (ح) معالجة دوافع وآثار النزوح والهجرة الناجمين عن المناخ والبيئة؛
- (ط) إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في المساهمات المحددة وطنياً، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وخصائص حياض تدهور الأراضي وغيرها من استراتيجيات العمل المناخي والبيئي؛
- (ي) وضع أهداف وجداول زمنية ملزمة لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تخصيص حصص للنساء في المناصب القيادية في جميع القطاعات والمجالات البيئية؛
- (ك) رصد الآثار المصنفة للإجراءات المذكورة أعلاه.

2- تمكين النساء والفتيات كقائدات في مجال المناخ والبيئة

- 93- ينبغي للدول أن تتخذ إجراءات، بما في ذلك تدابير خاصة مؤقتة، لتمكين النساء والفتيات كقائدات في مجال المناخ والبيئة من خلال:
- (أ) معالجة الحواجز التي تحول دون مشاركة النساء والفتيات المهمشات، بما في ذلك من خلال استشارات للنساء والفتيات حصراً وتوفير وسائل نقل آمنة ورعاية الأطفال وخدمات ترجمة مجانية؛
- (ب) إقامة شراكات مع الوزارات المسؤولة عن شؤون المرأة عند تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات المناخية والبيئية؛
- (ج) تعزيز المؤسسات والآليات، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ونظم العدالة العرفية، والخدمات شبه القانونية المجتمعية للدفاع عن حقوق النساء والفتيات في بيئة صحية وفي الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى.

3- تمكين النساء والفتيات كجهات فاعلة في المجال الاقتصادي

- 94- ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:
- (أ) دعم خدمات رعاية الأطفال؛
- (ب) زيادة الدعم المقدم إلى رائدات الأعمال، بما في ذلك المساواة في الحصول على التمويل ودعم التسويق والتكنولوجيات؛
- (ج) تعزيز المساواة في الحقوق والفرص للمرأة في الزراعة ومصايد الأسماك، بما في ذلك الحصول على التمويل والتكنولوجيا والتعليم والتدريب والخدمات الإرشادية؛
- (د) إدماج العمال غير الرسميين، ومعظمهم من النساء، في الاقتصادات الرسمية وتوفير الحماية الاجتماعية لهم؛
- (هـ) تحسين برامج الحماية الاجتماعية، مع إعطاء الأولوية للنساء والفتيات اللواتي يعشن في الفقر.

-4 زيادة المعلومات والموارد للنساء والفتيات

95- ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

- (أ) زيادة تمويل المنظمات النسائية الشعبية العاملة في مجال قضايا المناخ والبيئة؛
- (ب) إعادة توجيه مئات مليارات الدولارات من الإعانات من الأنشطة الضارة بيئياً إلى إجراءات مستدامة ومتجددة تقودها النساء والفتيات؛
- (ج) زيادة التمويل لتنفيذ خطط العمل الجنسانية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛
- (د) إعطاء الأولوية لتمويل المناخ والتنوع البيولوجي المحوّل للمنظور الجنساني في شكل منح، وليس قروض، للمشاريع في الدول المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تفيد النساء والفتيات بشكل مباشر، والتي يتم تصميمها وتحديدها وتنفيذها بمشاركة الكاملة والفعالة؛
- (هـ) تزويد مقدمي الرعاية الصحية بالقدرات الكافية لإعلام المرضى بالحوامل بالمخاطر البيئية وتدابير التكيف، لا سيما في المجتمعات المهمشة؛
- (و) تكريس الموارد اللازمة لضمان التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في هذا التقرير، بما في ذلك من خلال ميزانيات محوّلّة للمنظور الجنساني.

96- وينبغي للجمعية العامة وكيانات الأمم المتحدة أن تدعم تنفيذ الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة المحوّل للمنظور الجنساني. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تعالج الصلة بين المساواة بين الجنسين والعدالة البيئية من خلال الاستعراض الدوري الشامل، والاستعراضات القطرية، والتحقيقات، والتعليم العام.

97- والتوصية النهائية موجّهة للرجال، الذين يجب أن يعترفوا بامتيازاتهم وسلطتهم، وأن يصبحوا دعاة لتمكين النساء والفتيات كعناصر للتغيير وكقائدات في مجال البيئة، وأن يتخذوا إجراءات ملموسة لدعم النساء والفتيات في أعمال حقهن في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.